مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (23) – العدد (01) (جوان، 2022) - ص 485- 502
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

دور الاتفاقيات الجبائية الدولية في جذب الشركات الأجنبية: دراسة حالة الجزائر (دراسة تقييمية للفترة 2002-2020)

The Role of International Tax Agreement in the Barrenness of Foreign Companies: Case Study of Algeria (An Evalution Study for the Period 2002-2020)

بسمة فنيط* ، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، (جامعة محمد الصديق بن يحي)
besma.fanit@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام	2021-03-09	تاريخ القبول	2021-12-27

ملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية وجود الاتفاقيات الجبائية بين دولتين، و تعد تلك الاتفاقيات العامل الأول والأساسي في استقطاب الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار في دولة ما نظرا للمزايا التي ستحصل عليها و خاصة الجبائية منها وهذا في حال إبرامها لهذا النوع من الاتفاقيات، لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة التحليلية والتقييمية للجزائر للفترة بين 2002- 2020 إلى أن الاتفاقيات الجزائرية تشجع على جذب الشركات الأجنبية للاستثمار فيها لكن ليس من مختلف دول العالم، حيث أن أغلب هذه الشركات من جنسية فرنسية وذلك نتيجة تحصلها على امتيازات خاصة، بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية للدولة الفرنسية التي تعتبر المحتكرة للاستثمار في الجزائر على مدار 19 سنة والذي من شأنه أن يؤثر على تنوع موارد الاقتصاد الجزائري في مختلف المجالات مع دول أخرى .

الكلمات المفتاحية إتفاقيات جبائية دولية؛ شركات أجنبية؛ استثمار أجنبي؛ ازدواج ضريبي.

Abstract

This study aims to know the importance of the existence of tax agreements between two countries, and these agreements are the first and main factor in attracting foreign companies to invest in a country due to the advantages that they will obtain, especially the tax ones. Reaching through this analytical and evaluating study for Algeria for the period between 2002-2020 The Algerian agreements encourage attracting foreign companies to invest in them, but not from different countries of the world, as most of these companies are of French nationality, as a result of obtaining special privileges in addition to the economic dependence of the French state, which is considered the monopoly of investment in Algeria for 19 years, which It would affect the diversity of the Algerian economy's resources in various fields with other countries

Keywords International tax agreement; Foreign companies; foreign investment; Double taxation.

*المؤلف المرسل

مقدّمة

تسعى كل الدول وبخاصة الدول النامية إلى تطوير اقتصادها من خلال إدخال أنظمة لتسهيل التعاملات التجارية والاقتصادية وغيرها في جميع المجالات مع مختلف الدول؛ لأنها تعدّ مصدرًا لتمويل مشاريعها الحالية والمستقبلية.

والجزائر من الدول التي تسعى إلى جذب أكبر عدد ممكن من الشركات الأجنبية التي من شأنها إدخال العملات الأجنبية للوطن من جهة، وخلق فرص لليد العاملة من جهة أخرى، وذلك عن طريق إبرام اتفاقيات جبائية دولية مع مختلف الدول، ومن شأن ذلك حل مشكل الازدواج الضريبي الذي يعزز ثقة الشركات ويسمح بجذب عدد كبير من المتعاملين الذين يجدون في الجزائر مناخًا مناسبًا للاستثمار يعِد بالكثير من الامتيازات والمكاسب.

يتم إبرام تلك الاتفاقيات باتباع مجموعة من المراحل التي من شأنها أن تكون ذات فائدة للطرفين، وقد عملت الجزائر واستطاعت أن تبرم عددا كبيرًا من الاتفاقيات الدولية مع الدول المصدرة لرؤوس الأموال، بالشكل الذي يسمح لها بالمحافظة على إيراداتها الضريبية التي تعدّ أكبر مصدر لتمويل مختلف احتياجاتها، وعلى هذا الأساس يمكن طرح **الإشكالية التالية**:

هل تساهم الاتفاقيات الجبائية الدولية في زيادة استثمارات الشركات الأجنبية في الجزائر من قبل مختلف دول العالم؟

من أجل الإجابة على الإشكالية يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي الاتفاقيات الجبائية الدولية وكيف يتم إبرامها؟
- ما هو النظام الجبائي الذي تخضع له الشركات الأجنبية في الجزائر؟
- هل تساهم الاتفاقيات الجبائية الدولية في زيادة تدفق رؤوس أموال الشركات الأجنبية من جميع الدول إلى الجزائر؟

الفرضيات

- يتم إبرام اتفاقيات جبائية بين مجموعة من الدول من أجل تحقيق أهداف مشتركة بين بلدين فأكثر.
- تخضع جميع الشركات الأجنبية في الجزائر مهما كان نوعها إلى النظام الجبائي العام المنصوص عليه في الاتفاقيات الجبائية.
- تسمح الاتفاقيات الجبائية الدولية التي أبرمتها الجزائر باستقطاب وجذب الشركات من مختلف أنحاء العالم.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية وجود اتفاقيات جبائية بين الجزائر وبقية دول العالم، ودورها في تحفيز الشركات الأجنبية المختلفة على زيادة حجم رؤوس أموالها التي تشكل إيرادات مهمة لاقتصاد الدولة الجزائرية.

الدراسات السابقة

تم دراسة دور وأهمية الاتفاقيات الجبائية الدولية في جذب الشركات الأجنبية من عدة جوانب ولعدة بلدان فنجد:

- دراسة (ساعد بوراوي، 2008)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مدى مساهمة الحوافز المنصوص عليها في الاتفاقيات الجبائية المبرمة لثلاث دول في جذب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تمت المقارنة بين حجم الاستثمارات للشركات الاجنبية لثلاث بلدان هي: الجزائر وتونس والمغرب. تم التوصل من خلالها إلى أن الحوافز الممنوحة في الدول المغاربية لم تساهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تظل هذه الاستثمارات غير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية المتاحة لديها.

- دراسة (بابا عبد القادر، 2014)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حجم تدفق رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر في ظل وجود امتيازات جبائية متفق عليها ومبرمة مع الجزائر، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، لا يزال ضعيفا مقارنة مع الدول العربية، وأن الدور الذي تلعبه الامتيازات والتحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه بعد.

- دراسة (البشير بركات، 2015)

تم من خلال هذه الدراسة محاولة معرفة مدى مساهمة اتفاقيات الازدواج الجبائي الدولي التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول في هذا الميدان في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تم التوصل إلى أن الجزائر اعتمدت على الاتفاقيتين النموذجيتين لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهيئة الأمم المتحدة، هذا ساعدها على وضع حد لمشكلة الازدواج الجبائي الدولي بشكل كبير من جهة، وخلق بيئة فعالة لجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

منهج البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة تطور الشركات الأجنبية في الجزائر مع مرور الزمن، إضافة إلى تطور حجم تدفق

المشاريع الأجنبية لهذه الشركات إلى الجزائر، ومقارنتها مع عدد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في المجال الجبائي.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الاتفاقيات الجبائية الدولية التي أبرمتها الجزائر كانت من نصيب الدول الأوروبية، وبالتحديد دولة فرنسا؛ نتيجة التبعية الاقتصادية لها، فهذه الاتفاقيات تساهم في جذب الشركات الأجنبية التي تبحث على مكسب أكبر بتكلفة (ضريبة) أقل.

1- ماهية الاتفاقيات الجبائية الدولية

تعدّ الاتفاقيات الجبائية من الوسائل الهامة التي تستخدمها الدول لمنع التهرب الضريبي من قبل الشركات الأجنبية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تستفيد منها تلك الأخيرة من خلال تخفيض الضرائب المفروضة عليها نتيجة الازدواج الضريبي، حيث يتم إبرام هذه الاتفاقيات وفق مجموعة من المراحل.

1-1 تعريف الاتفاقيات الجبائية الدولية

تعرف الاتفاقيات بأنها "معاهدات ثنائية في معظم الحالات، موقعة بين الدول، تهدف إلى تقاسم سلطة الضرائب في الحالات التي يكون فيها الدخل أو رأس المال خاضعين للضريبة في دولتين في الوقت نفسه باعتبارها معاهدات فإن قيمتها القانونية أكبر من قيمة القوانين المالية الداخلية". (Ais, 2011, p. :50)

كما تعرف أيضا بأنها "اتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر ويخضع للقانون الدولي سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأيا كانت التسمية التي تطبق عليه". (بوقروة، 2009، صفحة 30)

تتعلق الاتفاقيات الجبائية بالضرائب المباشرة ثم تنظم مسائل متعلقة بالضرائب على الدخل وأرباح الشركات والثروة، وأحيانا في مسائل ضريبة الميراث، لا تغطي هذه الاتفاقيات ضرائب المبيعات أو الضرائب غير المباشرة بشكل عام؛ لأن تطبيق هذه الضرائب يقتصر بشكل عام على الإقليم الوطني. (Ayadi, 2001, p. :46)

2-1 المراحل الأساسية لعقد الاتفاقيات الجبائية

يتم إبرام الاتفاقيات الجبائية بين الدول باتباع مجموعة من الخطوات التالية:

- **المفاوضات**

يمكن تعريف المفاوضات بأنها المواجهة وتبادل وجهات النظر بين الطرفين المتعاقدين وبالتالي فإن مدة المفاوضات متغيرة للغاية عندما تكون المصالح والرهانات مهمة، ويمكن أن تكون من بضعة أيام إلى عدة سنوات، يتم إجراؤها من قبل مسؤولين في وزارة المالية، أي مديرية التشريع الضريبي والتنظيم، يتم خلال هذه المرحلة تقديم مسودات النصوص

للمناقشة من قبل الطرفين المتعاقدين؛ بهدف الوصول إلى نقطة مشتركة، مما يجعل من الممكن تصميم نص يعكس المصالح المشتركة من خلال بنود الاتفاقية. (Ayadi, 2001, p. :46)

- **التوقيع**

هو المصادقة على الاتفاق المبرم بين المتفاوضين، وتقوم بهذا الإجراء السلطات المخولة قانونيًا بذلك كالسفير أو الوزير أو كاتب الدولة، ولا يعدّ هذا الإجراء إجباريًا كما هي الحال بالنسبة لمرحلة التصديق على الاتفاقية لكي تكون ملزمة نهائيًا للأطراف.

- **التصديق**

هي آخر مرحلة وأهمها في آن واحد، فبمقتضاها تصبح الاتفاقية الجبائية سارية المفعول، ويتم بموجبها تبادل مذكرات التصديق، وتبلغ كل دولة الأخرى أن إجراءات التصديق قد انتهت، وتصبح الدولة بموجبه ملزمة نهائيًا وقطعيًا بتنفيذ الاتفاقية، فالتصديق إجراء دولي هو بمثابة فرصة أخيرة لفحص ما تضمنته الاتفاقية والآثار التي قد تؤدي إليها. وعند الانتهاء من إجراءات التصديق، يتم تبادل أو إيداع الوثائق ويستوجب التصديق على الاتفاقية نشرها في الجريدة الرسمية من ذلك التاريخ التي انتهت فيه إجراءات التصديق. (عاشوري، 2018، صفحة :50)

3-1 أسباب اللجوء للاتفاقيات الجبائية الدولية

يتم اللجوء للاتفاقيات الجبائية نتيجة اختلاف الأنظمة الضريبية المستقلة وتباينها في كثير من الأحيان في ظل عالم مفتوح اقتصاديا، وتؤدي تلك الاختلافات والتباينات في كثير من الأحيان إلى حدوث مشاكل هي:

- الازدواج الضريبي على الدخل في دولتين أو أكثر.
- التهرب الضريبي الذي يتمثل في تجنب دافع الضريبة لفرض ضريبة في كل من دولة إقامته ودولة المصدر. (Cartou, 1981, p. :18)

- **الازدواج الضريبي**

هي المشكلة الرئيسة للضرائب الدولية؛ لأنها تمثل كبحًا للتجارة الدولية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين الذين يكون لأنشطتهم بعد دولي؛ نتيجة تعاملهم مع العديد من الولايات الضريبية المنفصلة، وهي النظام الضريبي لبلد الإقامة والنظام الضريبي للبلد المضيف لأنشطتهم في الخارج، لذلك قد تخضع مداخيلهم للازدواج الضريبي.

يتشكل الازدواج الضريبي عندما يتعرض دافع الضرائب نفسه للقاعدة الضريبية نفسها والفترة نفسها بضرائب ذات طبيعة مماثلة تطبقها دولتان أو أكثر. (Castagnede.B, 1980, p. :08)

- **التهرب الجبائي الدولي**

يسمح تنوع القواعد وتجزئة الأنظمة الوطنية إلى إنشاء مفهوم التهرب الضريبي ويبدو أن المشرع الضريبي يفتح هذه الثغرات عن قصد تقريبا.

يتميز الغش الضريبي عن التهرب الضريبي الذي يشكل جريمة، حيث إنه يشمل إضافة إلى العنصر المادي عنصر القصد الذي يحدده القانون (الاحتيال العام أو الاحتيال الخاص) كما أنها تتميز أيضا عن مفهوم الاستراتيجية المالية البسيطة (التخطيط الضريبي) الذي يعني البحث عن الطريقة الأقل فرضًا للضرائب.

يرتبط التهرب الضريبي الدولي ارتباطا وثيقا بوجود ملاذات ضريبية، وهي بلدان صغيرة جدًا مستقرة سياسيا وتقدم هذه الخدمات المصرفية والمالية الرصينة. (Malherbe, 1994, p. :16)

2- مفهوم الشركات الأجنبية في الجزائر

تعدّ الشركات الأجنبية كيانًا اقتصاديا مثل الشركات المحلية، حيث تقسم هذه الشركات في الجزائر إلى نوعين؛ نظرا لنوعية الإقامة سواء كانت دائمة أو مؤقتة، حيث تكتسب هذه الشركات بناء على وجود اتفاقيات جبائية امتيازات تحفزها على الاستثمار والبقاء في الجزائر.

2-1تعريف الشركات الأجنبية في الجزائر

تعرف الشركات الأجنبية بأنها: " كيان اقتصادي ذو طبيعة صناعية أو تجارية يتم تشكيله بموجب شروط قانونية غير تلك المنصوص عليها في القانون الجزائري العام، يتم تأسيس الشركات الأجنبية في الجزائر إما عن طريق إنشاء شركة تابعة، أو من خلال فرع أو أي مؤسسة أخرى يحدد أسلوب تدخل هذه الشركات في النظام الضريبي المطبق عليها". (Direction Des Grandes Entreprises, 2005, p. :02)

يرتبط مفهوم الشركات الأجنبية في الجزائر والنظام المطبق عليها بناء على دائميتها، حيث يرتبط مفهوم المنشأة الدائمة أساسا بالفترة التي يكون فيها مكان العمل الثابت لا يزال يعمل، وعليه لا يمكن أن تكون مواقع البناء على سبيل المثال منشأة دائمة فقط بعد فترة لا يمكن أن تتجاوز 12 شهرا، هذه المدة محسوبة من تاريخ بدء النشاط حتى الانتهاء من العمل أو تركه.

2-2 أنواع الشركات الأجنبية في الجزائر

يوجد نوعان من الشركات الأجنبية في الجزائر، حيث تقسم بناءً على طبيعة إقامتها إلى شركات دائمة وشركات مؤقتة، وهو أيضا المحدد للنظام المطبق عليها:

- **الشركات الأجنبية التي لها منشأة دائمة في الجزائر**

نقصد بمؤسسة(شركة) أجنبية لها منشأة دائمة في الجزائر الشركات ذات رؤوس الأموال ومؤسسات الأشخاص التي تقع في الجزائر، والتي تمثل منشأتها بعض الدوام، والتي يمارس من خلالها نشاط ينجم عنه أرباح، وتتمتع باستقلالية فعلية وقانونية، وتنجز عملية بمقابل ذي طابع صناعي أو تجاري.

يتم خلق هذه المؤسسات سواءً عن طريق إنشاء شركة فرعية، أو عن طريق فرع أو أي مؤسسة (ورشة، مكتب، محل،..) شريطة تحقيق حلقات تجارية كاملة تؤدي عادة إلى تعويض.

تخضع الشركات الأجنبية التي لها منشأة دائمة في الجزائر إلى نظام القانون العام (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة والرسم العقاري). (آيت، 2017، صفحة :124)

- **الشركات الأجنبية التي ليس لها منشأة دائمة في الجزائر**

يقصد بمؤسسة أجنبية ليس لها منشأة دائمة في الجزائر الشركات ذات رؤوس الأموال ومؤسسات الأشخاص التي تمارس في الجزائر بشكل مؤقت نشاطا يدخل في إطار العقود المبرمة مع المتعاملين الجزائريين.

يختلف النظام الجبائي المطبق على المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشأة دائمة في الجزائر بحسب طبيعة النشاط الممارس: الأشغال العقارية أو أداء الخدمات.

- **مؤسسات تدخل في إطار صفقة الأشغال العقارية**

يطبق عليها النظام العام (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة والرسم العقاري).

- مؤسسات تدخل في إطار صفقة أداء الخدمات: يطبق عليها نظام الاقتطاع من المصدر بعنوان الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي. (Direction Generale Des Impôt, 2010)

3-2 الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية في ظل الاتفاقيات الجبائية في الجزائر

تستفيد الشركات الأجنبية من عدة امتيازات جبائية في حالة توفر اتفاقيات جبائية دولية بين البلدين والمنصوص عليها في القانون الجزائري وهي:

- يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بالمعاملة نفسها التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون في الجزائر من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمار.

- يحظى جميع الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بالمعاملة نفسها مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.(وزارة التجارة و ترقية الصادرات، 1993، صفحة :09)

إضافة إلى أن هذه الاتفاقيات تمنع الازدواج الضريبي، حيث إن الشركة الأجنبية تدفع الضريبة في الجزائر مرة واحدة، وهذا ما نصت عليه الاتفاقية، مثال على ذلك:

مكلف بالضريبة حقق ربحا إجماليا مقدرا بـ 100،000دج منها 60،000 دج من بلد المصدر تونس (تطبق معدل 30٪) و40،000دج في بلد الإقامة الذي هو الجزائر (تطبق معدل 25٪).

الجدول رقم (1): الضرائب المدفوعة من طرف المكلف بالضريبة

الوحدة: دينار جزائري

الوضعية	الضريبة المدفوعة في بلد الإقامة	الضريبة المدفوعة في بلد المصدر	المجموع
في حال وجود اتفاقية جبائية	10،000 =%25*40،000	18،000= %30*60،000	28،000
في حال عدم وجود اتفاقية جبائية	%25*100،000 =25،000	18،000= %30*60،000	43،000

المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من هذا الجدول أن المكلف بالضريبة (شخص طبيعي أو معنوي) ملزم بدفع الضريبة مرتين على الأرباح المحققة في بلد الإقامة وعلى الأرباح المتحصل عليها من بلد المصدر في حال عدم وجود اتفاقيات جبائية، حيث يقدر المبلغ المستحق بـ (43000دج)، وهذا يشكل عبئا ضريبيا عليه.

أما في حال وجود اتفاقية بين الدولتين على أساس الإعفاء الكامل للضريبة في بلد الإقامة، فإن الضريبة تصبح (28000دج) وهو الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المكلفون بالضريبة.

4-2 دور الاتفاقيات الجبائية الدولية في جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر

تعددت الاتفاقيات الجبائية الدولية التي أبرمتها الجزائر مع مختلف الدول العربية والأجنبية، والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي بناء على المعلومات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب:

الجدول رقم (2): عدد الاتفاقيات الجبائية التي أبرمتها الجزائر مع مختلف دول العالم من 2002 إلى 2020

جنسية الدول	الدول الأوربية	الدول الأمريكية	الدول الآسيوية	الدول العربية	الدول الإفريقية	دول المغرب العربي
عدد الدول	16	1	3	11	1	2
المجموع	34					

المصدر: من إعداد الباحثة https://www.mfdgi.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/01/10

يمكن توضيح نسب هذه الدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): التوزيع الجغرافي للاتفاقيات الدولية المبرمة مع الجزائر من 2002 إلى 2020

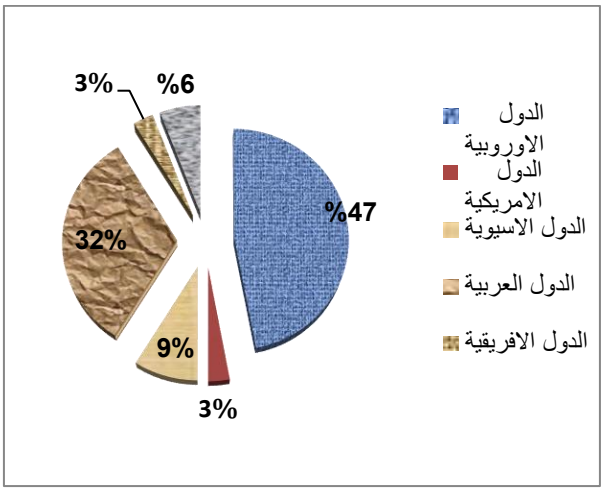

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (الجدول رقم (2))

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الاتفاقيات الجبائية الدولية التي أبرمتها الجزائر كانت أغلبيتها مع الدول الأوربية، حيث وصل عدد هذه الدول إلى 16 دولة من أصل 34 دولة؛ أي بنسبة 47 ٪ لتأتي بعدها الدول العربية بـ 11 دولة؛ أي بنسبة 32٪، أما الدول الآسيوية فقد وصل عددها إلى3 دول بنسبة 9٪، ثم دول المغرب الغربي بدولتين بنسبة 6٪، والدول الإفريقية وأمريكا بدولة واحدة لكليهما بنسبة 3٪.

سمحت هذه الاتفاقيات الجبائية بين الجزائر ودول العالم بتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر في مختلف المجالات (إلا أن أغلبية هذه الشركات فرنسية وهو ما سنتطرق إليه لاحقا)، نظرًا لكون هذه الشركات سوف تحصل على امتيازات جبائية أهمها منع الازدواج في دفع الضريبة.

حيث تعتمد الجزائر على مجموعة من الطرق لتفادي الازدواج الضريبي، وهو ما يبحث عنه أي مستثمر بالدرجة الأولى مثل طريقة الإعفاء الكامل، وطريقة الإعفاء التصاعدي وغيرها.

تسمح الاتفاقية الجبائية الدولية بفرض الضريبة على الأرباح المتحصل عليها من بلد المصدر على حدة، والأرباح المتحصل عليها في الجزائر على حدة دون الجمع بينهما، وهذا في حال تطبيق الجزائر لنظام الإعفاء الكامل المتفق عليه بين الجزائر وهذه الدولة، وقد ساعدت هذه الطرق المتفق عليها في إطار اتفاقيات جبائية دولية على تزايد عدد الشركات الأجنبية في الفترة بين 2002-2020 والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): نسبة الزيادة السنوية في عدد الشركات الأجنبية 2002-2020

السنة	عدد الشركات الأجنبية	النسبة	السنة	عدد الشركات الأجنبية	النسبة
نهاية 2002	1179	-	نهاية 2012	7649	%15،2
نهاية 2003	1640	%39،1	نهاية 2013	8459	%10،6
نهاية 2004	2245	%36،9	نهاية 2014	9224	%9،0
نهاية 2005	2604	%16،0	نهاية 2015	9715	%5،3
نهاية 2006	3261	%25،2	نهاية 2016	10321	%6،2
نهاية 2007	4041	%23،9	نهاية 2017	10983	%6،4
نهاية 2008	4986	%23،4	نهاية 2018	11537	%5،0
نهاية 2009	5848	%17،3	نهاية 2019	12073	%4،6
نهاية 2010	6459	%10،4	جويلية 2020	12250	1،4%
نهاية 2011	6641	%2،8			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات المتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري من مراسلة مع المركز بتاريخ 2020/08/02 statistiques@cnrc.org.dz أو من موقع https://sidjilcom.cnrc.dz تاريخ الاطلاع: 15/08/ 2020.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد الشركات الأجنبية الموجودة في الجزائر والمسجلة في السجل الوطني التجاري يتزايد كل عام بشكل ملحوظ، حيث سجلت أعلى نسبة لتزايدها بمعدل39،1٪ سنة 2003 وهذا راجع لإصدار قانون الاستثمار نهاية 2002 الذي ينص على أن الشركات الأجنبية لها الحقوق والضمانات نفسها الممنوحة للشركات الجزائرية في إطار الاستثمار، إلا أنها انخفضت بشكل كبير أواخر 2010 و2011، لتصل إلى2،8٪ وهذا راجع إلى الانطلاق في تطبيق قاعدة 49 و51٪ التي تقضي أن يبحث كل مستثمر يريد الاستثمار في الجزائر عن شريك جزائري يكون له نصيب 51 بالمئة من المشروع وكذا خوف المستثمرين الأجانب على حقوقهم داخل الجزائر، وسجلت الجزائر أصغر نسبة في 2020 بلغت 1،4٪و هذا راجع إلى أزمة كورونا حيث قامت الجزائر بتجميد جميع المشاريع، إضافة إلى انهيار أسعار النفط الذي أدى إلى تقليص الشركات البترولية المحلية والأجنبية إنتاجها من النفط.

وبرغم هذا الانخفاض في النسب إلا أن إقبال هذه الشركات لا يتوقف من سنة إلى أخرى، ولو بنسب متفاوتة، وهذا يعني أن الاستثمار في الجزائر يحاول التوافق مع متطلبات هذه الشركات من جهة، ويساعد الاقتصاد الجزائري على النهوض من جهة أخرى.

الجدول رقم (4): تطور نسبة الشركات الأجنبية في الجزائر مقارنة بالاتفاقيات الجبائية الدولية المبرمة مع الجزائر من 2002 إلى 2020

سنوات	عدد الاتفاقيات	مجموع الاتفاقيات	نسبة زيادة الشركات الأجنبية	سنوات	عدد الاتفاقيات	مجموع الاتفاقيات	نسبة زيادة الشركات الأجنبية
إلى غاية2002	8	8	-	سنة2011	1	29	%2،80%
سنة 2003	2	10	%39،10	سنة2012	0	29	%15،20%
سنة 2004	3	13	%36،90	سنة2013	0	29	%10،60
سنة 2005	2	15	%16،00	سنة2014	0	29	%9،00
سنة 2006	5	20	%25،20	سنة2015	0	29	%5،30
سنة2007	1	21	%23،90	سنة2016	3	32	%6،20
سنة2008	3	24	%23،40	سنة2017	1	33	%6،40
سنة2009	2	26	%30،17	سنة2018	0	33	%5،00
سنة2010	2	28	%10،40	سنة2019	0	33	%4،60
				سنة2020	1	34	%1،40

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على المعلومات المتحصل عليها https://www.mfdgi.gov.dz أو من https://sidjilcom.cnrc.dz، تاريخ الاطلاع: 2021/02/15.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد الاتفاقيات الجبائية المبرمة بين الجزائر ومختلف الدول تتزايد من سنة لأخرى؛ حيث تم تسجيل أكبر عدد للاتفاقيات المبرمة سنة 2006 بـ 5 اتفاقيات، يقابلها ارتفاع نسبة الشركات الأجنبية من 16 ٪ إلى 25،2٪، فيما تم تسجيل انخفاض كبير من سنة 2012 إلى سنة 2015 ومن 2018 إلى 2019 في نسبة إقبال الشركات الأجنبية؛ حيث انخفضت هذه النسبة بشكل كبير من 15،20٪ إلى 5،30٪ ومن 5٪ إلى 4،60٪ نتيجة عدم وجود اتفاقيات مبرمة تقدم تحفيزات جبائية للشركات خلال هذه الفترات.

فيما يخص حجم التدفقات الأجنبية إلى الجزائر، فقد وصلت إلى 1382 مليون دولار سنة 2019. ويمكن توضيح هذا التطور في حجم هذه التدفقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر للفترة من 2002 إلى 2019

السنة	الاستثمار الوارد (المبلغ بمليون دولار)	السنة	الاستثمار الوارد (المبلغ بمليون دولار)
2002	1 065،0	**2011**	2 581،0
2003	638،0	**2012**	1 499،0
2004	882،0	**2013**	1 697،0
2005	1 145،0	**2014**	1 507،0
2006	1 887،6	**2015**	(584،0)
2007	1 742،9	**2016**	1 63،60
2008	2 632،1	**2017**	1 232،0
2009	2 746،4	**2018**	1466،0
2010	2 301،0	**2019**	1382،0

المصدر: الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، www.unctad-world investment، تاريخ الاطلاع: 2020/02/18.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر سجلت تدفقا كبيرًا للاستثمار الأجنبي سنة 2002؛ حيث وصل إلى 1065مليون دولار، وهذا راجع إلى خوصصة شركات الصناعات الحديدية بالحجار لشركات إسبات الهندية، إلا أنه انخفض بشكل ملحوظ خلال عام 2003 والذي يعدّ الأول لها منذ عشرين عامًا؛ وهذا راجع إلى أن الحوافز الجبائية التي تقدمها الجزائر رغم وجود اتفاقيات جبائية في هذه الفترة غير كافية، رغم هذا فقد سجلت تزايدًا كبيرًا في الفترة من2004 إلى2011 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، إلا أن هذه الزيادة تذبذبت في الفترة ما بين 2012 إلى 2014 لتسجل الجزائر بعدها تراجعًا سلبيًا في الحصيلة من1507مليون دولار إلى (584-) مليون دولار سنة ؛2015 وهذا راجع إلى أن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية وبخاصة بعد إلزام المستثمر بقاعدة 51 و49 في المائة في كل القطاعات، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغيرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف، إلا أن هذه النسبة ارتفعت بشكل كبير سنة ؛2016 وهذا راجع إلى تحسن السياسات الاستثمارية نتيجة التحسن الذي عرفته الجزائر في مجال النفط، وتزايد حجم الاتفاقيات المبرمة، وهذا نتيجة وضع قانون جديد حول الاستثمار، ما يوفر امتيازات جبائية لهم، ليبقى هذا الارتفاع نسبيا ليصل سنة 2019 إلى 1382 مليون دولار.

وبرغم تزايد حجم استثمار الشركات الأجنبية في الجزائر، إلا أنه يبقى منخفضا جدا مقارنة بالاستثمار المحلي، حيث وصلت مجموع المشاريع الاستثمارية للشركات الأجنبية في الجزائر مقارنة بالاستثمار المحلي إلى 921 وذلك سنة 2020 والموضح كما يلي:

الجدول رقم (6): حجم المشاريع الاستثمارية في الجزائر من 2002 إلى 2020

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	67913	99%	13 312362	83%	1232897	%90
الاستثمار الأجنبي	921	1%	2 665 681	17%	143237	%10
المجموع	68834	100	15978043	100	1376134	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (www. ANDI .DZ) ، تاريخ الاطلاع : 2021/05/04.

نلاحظ أن مجموع المشاريع الأجنبية في الجزائر في تزايد حيث؛ وصل في سنة 2017 إلى 901 مشروعا لترتفع سنة 2020 بـ 20 مشروعًا ليصل العدد الإجمالي لها إلى 921 مشروعا، كما أن هذه المشاريع ساهمت في خلق مناصب شغل وصلت إلى 143237 منصبا في نهاية عام 2020، وتعدّ الفترة إلى غاية 2020 بالنسبة للدول الأوروبية من بين أهم الفترات نتيجة لاستحواذها على عدد كبير من الاتفاقيات، حيث وصل عدد المشاريع فيها مقارنة بالدول الأخرى إلى:

الجدول رقم (7): المشاريع الاستثمارية في الجزائر من 2002إلى 2020

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	473	1157859	79915
بما فيها الاتحاد الأوروبي	340	691499	48646
آسيا	116	199732	12461
أمريكا	21	103813	4691
الدول العربية	264	1065157	35962
إفريقيا	7	54686	1155
استراليا	2	9974	518
متعددة الجنسيات	31	49460	5035
المجموع	**921**	**2665681**	**143237**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (WWW. ANDI .DZ) ، تاريخ الاطلاع : 2021/04/04

يمكن توضيح عدد المشاريع الأجنبية في الشكل التالي بالاعتماد على الجدول أعلاه:

الشكل رقم (2): عدد مشاريع الشركات الأجنبية في الجزائر من 2002 الى 2020

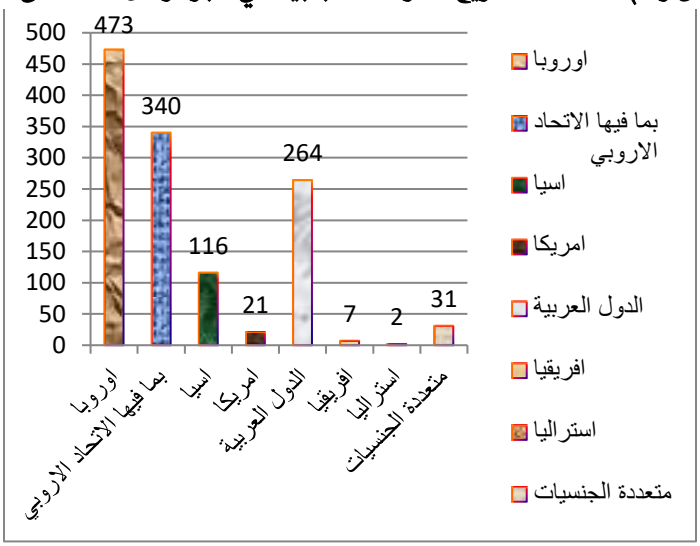

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه (الجدول رقم (6))

من خلال الشكل والجدول أعلاه نلاحظ أن أستراليا احتلت المرتبة الأخيرة بالنسبة لعدد المشاريع في الجزائر بمشروعين على مدار 19 سنة، أما المرتبة الأولى فكانت للدول الأوروبية، حيث استثمرت في الجزائر من خلال 473 مشروعا من أصل 921 مشروعا، وتعدّ الدولة الأوروبية التي ساهمت بشكل كبير في تزايد هذا العدد هي الدولة الفرنسية حيث إنها احتكرت أغلب المشاريع الأجنبية في الجزائر والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8): جنسية الشركات الأجنبية التي تحتكر الاستثمار في الجزائر للفترة بين2002 و2020

السنة	ج ش م للاستثمار	عدد الشركات الأجنبية و٪	السنة	ج ش م للاستثمار	عدد الشركات الأجنبية و٪
2002	فرنسية	220 شركة18.56	2012	فرنسية	1647 شركة21.53
2003	فرنسية	265 شركة16.15	2013	فرنسية	1831شركة 21.56
2004	فرنسية	358 شركة94. 15	2014	فرنسية	1893شركة 20.52
2005	فرنسية	429 شركة16.47	2015	فرنسية	1963 شركة 20.21
2006	فرنسية	583 شركة17.87	2016	فرنسية	2017 شركة 19.51
2007	فرنسية	787 شركة 19.48	2017	فرنسية	2111 شركة 19.22
2008	فرنسية	956 شركة 19.17	2018	فرنسية	2124 شركة 18.41
2009	فرنسية	1141شركة 19.51	2019	فرنسية	2111 شركة 17.48
2010	فرنسية	130 شركة 20.22	2020	فرنسية	2106 شركة 17.19
2011	فرنسية	1321شركة 19.89			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير الإحصائية للمركز الوطني للسجل التجاري من مراسلة مع المركز بتاريخ 2020/08/02 statistiques@cnrc.org.dzأو من موقعhttps://sidjilcom.cnrc.dz، تاريخ الاطلاع: 15 /2020/08.
(ج ش م للاستثمار (جنسية الشركات المحتكرة للاستثمار))

مثال حول النسب

حسب الجدول رقم (3) المجموع الإجمالي للشركات الأجنبية سنة 2019 هو 12073 شركة، وعدد الشركات الفرنسية المتحصل عليها من المركز الوطني للسجل التجاري هو 2111 في السنة نفسها، وعليه

$$17.48\% = \frac{2111}{12073}$$

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جنسية الشركات الأجنبية الأكثر استثمارا في الجزائر هي الشركات الفرنسية، حيث بلغ عدد تلك الشركات 787 شركة سنة 2007 أي بنسبة 19،48٪من مجموع الشركات الأجنبية والبالغ عددها 4041 شركة، ليزداد عددها مع مرور الوقت بشكل كبير ليصل في جويلية 2020 إلى 2106 شركة، رغم أن نسبة هذه الشركات انخفضت قليلا، إلا أنها مازالت تحتل المرتبة الأولى على مدار19 سنة متتالية، وذلك في عدة مجالات أهمها قطاع الطاقة ثم الصناعات الميكانيكية والصيدلانية، وصولا إلى الخدمات في المرتبة الأخيرة؛ وهذا نظرًا لثلاثة أسباب هي التبعية الاقتصادية لها، والامتيازات التي تحصل عليها، و التي لا تتحصل عليها أي دولة أخرى، وهو ما ساهم في دخول شركات فرنسية عملاقة للسوق الجزائرية دون تطبيق قاعدة 49 /51 في أي مشروع فوق التراب الجزائري، ولعل أهم هذه الشركات هي شركة توتال النفطية في الجزائر التي حصلت في 2016 على صفقة مصنع لتكرير النفط و إنتاج الزيوت، أما السبب الثالث فهو تقديم تسهيلات للفرنسيين بتحويل أموالهم الخاصة، وهذا يساعد على هروب الشركات الأجنبية الأخرى من الاستثمار على التراب الجزائري.

خاتمة ونتائج الدراسة

تظل الاتفاقيات الجبائية وسيلة مهمة تلجأ إليها الدول من أجل تطوير اقتصادها؛ نظرا لمساهمتها في جلب الاستثمارات التي تسمح لها بتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية، على أن تأخذ بعين الاعتبار عند إبرامها لهذا النوع من الاتفاقيات مصلحة الدولة بالدرجة الأولى، إضافة إلى تهيئة مناخ مناسب لعمل الشركات، لما يضمن الفائدة للطرفين. وقد توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- الاتفاقيات الجبائية هي عقد تبرمه دولة مع دولة أخرى أو أكثر عن طريق اتباع مجموعة من الإجراءات القانونية بهدف حل مشكلات دولية بينها، نتيجة للازدواج الضريبي الذي يدفعه المكلف والذي يدفعه للتهرب الضريبي سواء لبلد الإقامة أو المصدر من جهة، وتقليل الضرائب التي يدفعها المكلف من جهة أخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تخضع الشركات الأجنبية في الجزائر إلى نوعين من الأنظمة الجبائية، وذلك حسب إقامتها في الجزائر، فالشركات دائمة الإقامة يطبق عليها النظام العام، وهو نفسه النظام المطبق على الشركات المحلية، أما الشركات المؤقتة في الجزائر يطبق عليها النظام الخاص (الاقتطاع من المصدر) ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
- تساعد هذه الاتفاقيات بشكل كبير في جذب رؤوس أموال الشركات الأجنبية إلى الجزائر من مختلف الدول، لكن عند دراستنا لحالة الجزائر، لاحظنا أن أغلب هذه الشركات فرنسية، وذلك راجع لوجود تبعية اقتصادية لها.
- تعدّ الشركات الفرنسية هي المحتكر الرئيس للاستثمار الجزائري؛ نظرًا لحجم الشركات المستثمرة، والذي جعلها تحتل المرتبة الأولى لمدة 19 سنة متتالية، وهذا راجع للتبعية الاقتصادية التي لم تستطع الجزائر الخروج منها، وتسبب في تراجع الشركات الأجنبية من الدول الأخرى.
- تعدّ الاتفاقيات الجبائية بين الدول من أهم الوسائل التي تسمح بتحفيز الشركات الأجنبية على الاستثمار في دولة ما نظرا للامتيازات التي تمنحها لها.
- تسمح الامتيازات الجبائية المقدمة للشركات الأجنبية بتقليل خوف هذه الشركات من ضياع حقوقها في دولة ما.
- يتأثر تزايد الشركات الأجنبية أيضا بمناخ الدولة، والتغير المستمر في القوانين والإجراءات الإدارية رغم وجود اتفاقية جبائية بين البلدين.
- تسمح الاتفاقيات الجبائية بتقليل الثقل الجبائي للشركات الأجنبية في الجزائر من جهة، وتخفيف البطالة من جهة أخرى.
- الاتفاقيات الجبائية الدولية وثيقة تهدف إلى تقاسم سلطة الضرائب في الحالات التي يكون فيها الدخل أو رأس المال خاضعين للضريبة في دولتين في الوقت نفسه، وللوعاء الضريبي

نفسه; فهي وسيلة تستعملها الجزائر كباقي الدول من أجل جذب الشركات الأجنبية للاستثمار فيها، وتبرم هذه الاتفاقيات عن طريق إتباع مراحل تبدأ بالمفاوضات، لتنتهي بتوقيع الاتفاقية لما يخدم البلدين.

التوصيات

من خلال هذه النتائج المتحصل عليها لا بد من طرح بعض التوصيات التي يجب على الدولة الجزائرية اتباعها من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي من الدول الأخرى وهي:

- العمل على إبرام اتفاقيات جبائية مع مختلف الدول، وبخاصة الدول التي من شأنها إدخال رؤوس أموال بالعملة الصعبة، ورفع الاقتصاد الجزائري.
- الابتعاد عن التبعية للدولة الفرنسية، وإعطاء فرص متساوية للاستثمار في الجزائر للدول الأخرى دون إهمال الاستثمار المحلي.
- الاعتماد على قوانين وإجراءات من شأنها تشجيع وتقليل خوف هذه الشركات من استثمار أموالها في الجزائر.
- الأخذ بعين الاعتبار أهمية الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى عند إبرام الاتفاقيات الجبائية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

- بوقروة،إيمان. (2009). *كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية*. مذكرة ماجستير في المالية. جامعة 20 أوت 1955. سكيكدة.

- آيت، دحمان سيد علي. (2017). *جباية الشركات الأجنبية في الجزائر*.رسالة دكتوراه في القانون العام. جامعة بن يوسف بن خدة. الجزائر.

- نعيم عاشوري. (2018). *أثر الاتفاقيات الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر*.رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري. قسنطينة.

- وزارة التجارة و ترقية الصادرات. (1993). *المرسوم التشريعي 08-93* . تاريخ الاسترداد 02 2020، 12، من https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/decret-legislatif-n-deg-93-08

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Ais, S. (2011). *Les Convention Internationales En Droit Fiscal*. Mémoire De Magistère. Universite Oran, Algérie.

- Ayadi, H. (2001). *Droit Fiscal International*. Tunis: Centre Puplication Universitaire.

- Cartou, L. (1981). *Droit Fiscal International Et Européen.* Paris: Edition Dalloz.

- Castagnede.B. (1980). *La Fiscalité Internationale.* Paris: Edition Puf.

- Direction Des Grandes Entreprises. (2005). *Brochure DGI*. Consulté le 01 15, 2020, sur https://bit.ly/3FAQBrk

- Direction Generale Des Impôt. (2010). *Fiscalite Des Societe Etranger*. Consulté le 02 12, 2020, sur https://bit.ly/3Ga06hO

- Malherbe, J. (1994). *Droit Fiscal International.* Bruxelles: Maison Larcier.